العدد (2214) السنة التاسعة - الاحد (7) آب 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

«المدى» بديلٌ حاضرٌ لوزارة غائبة

■ مصطفى الكاظمي

لم يكن مجرد احتفال، ذلك الذي نظمته «مؤسسة المدى للثقافة والفنون» بعيد جريدتها الثامن، فالاحتفاء الثقافي والشعبي بـ"المدى" كشف من جهة عن المساحة الواسعة التي احتلتها تلك التجربة كأحد الروافد المتقدمة في الثقافة العراقية، ومن جهة ثانية كان الحدث بكل تفاصيله بمثابة ضوء شديد الوضوح اخضع واقع تغييب المشروع الثقافي الوطني بمفهومه الشامل، وتراجع الدور الحكومي على مستوى النهوض الثقافي بعد التغيير، إلى المساءلة.

الذكرى الثامنة لولادة «المدى» كانت أشبه بعرس إعلامي كبير، عبّر فيه فريق من البرلمانيين والمسؤولين الحكوميين والإعلاميين، فضلاً عن جمهور «المدى» الواسع، عن اعتزازهم بالمؤسسة الإعلامية الثقافية العريقة التي احتضنت منذ ثماني سنوات، ولا تزال، الهم الإعلامي والثقافي العراقي، باستقلالية وموضوعية وحيادية وهو نهجها الدائم، قبل وبعد سقوط الدكتاتورية.

أجمع الذين شاركوا في الاحتفال على دور المؤسسة الكبير في ترسيخ ركائز العملية السياسية واشاعة ثقافة الحوار والديمقراطية، وإسهاماتها المؤثرة في الدفاع عن قيم العراق الجديد وتطلعاته الواعدة، وتصديها بوعي وجرأة وشفافية لكل مظاهر الفساد والمفسدين.

ولا جديد في القول إن «مؤسسة المدى» منذ ولادتها كانت المحرك الأهم للحركة الثقافية في العراق، فاحتضنت طيفاً عريضاً من المثقفين والمبدعين، واهتمت بإبراز مواهبهم وطبع نتاجهم، فضلاً عن أنها واكبت الحراك الثقافي بمهرجانات دائمة في بغداد وأربيل وعدد من العواصم العربية.

جريدة «المدى» بملاحقها الفنية والروح المهنية العالية التي أطرت عملها كشفت عن منهجية إعلامية تتجنب اللهاث خلف الإثارة، واختارت طريق المهنية الصعب بديلاً عن ذر الرماد في العيون.

المدى تعيش الحدث بكل أبعاده الثقافية والاجتماعية والأمنية والسياسية والاقتصادية، مع إطلالة خاصة على الواقع الكردي ونبضه الدائم.

النجاحات التي حققتها المؤسسة، يقف خلفها فريق من المبدعين المخلصين، يصفهم من اقترب من مطبخ المؤسسة النابض بالحياة بأنهم بعض عصارة الوعي الثقافي والإعلامي العراقي، وبعض الناجين من فوضى الإسفاف والتراجع.

الزميل فخري كريم المعروف باستقلاليته وشفافيته ومصداقيته، كانت مواقفه الشجاعة في الدفاع عن حرية الرأي، وتطلعاته الواثقة، وطموحاته للعراق الجديد ومسيرته الصعبة في تلمس مستقبله رغم الظروف القاسية التي يعيشها في مناخات إقليمية مشدودة، نقطة ارتكاز صلبة لهذا الصرح.

والصلابة والإخلاص والتمسك بالثوابت أشبه بالعدوى الحميدة تنتقل بين فرسان المدى، فمن الزميلة غادة العاملي المنهمكة بالتفكير بما هو أفضل والتي كانت لمسات ذوقها ونشاطها حاضرة بقوة في احتفال المدى الاستثنائي، إلى علي حسين الصوت الذي عبر بصدق وبساطة عن الضمير الشعبي، إلى علاء المفرجي العازف على وتر الفن الجميل وقاسم محمد المثقف الرصين وعدنان حسين وصولاً إلى الزميل عبد الزهرة زكي الصحفي الحنون، وكل الزملاء الرائعين الذين أخشى أن اذكر احدهم وأنسى الآخر.

ليس سراً أن العمل الثقافي بكل أبعاده يواكب المسيرتين الأمنية والسياسية، وأن التواصل الثقافي فعل حضاري هادئ يتطلب حداً أدنى من الاستقرار والنمو. وليس سراً كذلك أن المشهد الإعلامي في العراق لا يزال يفتقر إلى ضوابط قانونية وسياسية، وأن العراق الديمقراطي يتطلع إلى تعميم ثقافة الحوار والتسامح والتواصل، وقبول الآخر، في جو من الثقة المتبادلة والإيمان بمستقبل الوطن وقدراته الهائلة.

وفي هذا السياق يمكن اعتبار «المدى» البديل الحاضر وبقوة لوزارة الثقافة الغائبة أو المغيبة منذ سنوات، والتي تراجع دورها كثيراً بعدما فقدت أحد أركانها الأفذاذ الباحث كامل شياع الذي ترك فراغاً حقيقياً في المشهد الثقافي العراقي.

في أي حال يمكن اعتبار «المدى» وبجدارة المنتدى العراقي الثقافي الأشمل الذي تتفاعل فيه كل الطاقات، والذي يغني الإبداع العراقي بالكثير من القدرات، ويعمل على تقريب الأضداد والوصل بين مختلف المواقف بروح وطنية عالية، فضلاً عن أنه يعيش نبض الشارع بصدق وتميز مشهودين.

– الحقيقة الأولى أن مشكلة العراق الأولى بعد التغيير مشكلة ثقافية قبل أن تكون أمنية وسياسية. التناحر والتناهش والعنف والفساد بكل أشكاله الإدارية والمالية، كلها ناتجة عن غياب الوعي الثقافي الديمقراطي، وغياب النهضة الثقافية الحقيقية، التي تبدأ في البيت وصولاً إلى مواقع القرار، مروراً بالمدرسة والجامعة ومؤسسات المجتمع المدني.

– والحقيقة الثانية أن الأداء الثقافي الذي تتولاه وزارة الثقافة، رغم الجهود التي تبذل على المستوى المؤسساتي، لا يزال قاصراً عن الاستجابة لتحديات المرحلة.

– والحقيقة الثالثة إن إعادة هيكلة الوزارة، والإفادة من التجارب الثقافية المتقدمة في العالم، ورعاية كل الفرص الإبداعية، مسألة ملحة لا تقبل التأجيل، لأن العراق كان ولا يزال بلد النخب الثقافية، ولأن المرحلة الراهنة تتطلب نهضة شاملة في المؤسسات الثقافية والإعلامية.

باختصار، إن التأسيس لوضع ثقافي جديد وثقافة جديدة، يعتبر جزءاً من التغيير المرتجى، في عملية نقل العراق من التطرف والعنف والعصبيات الإثنية والطائفية، إلى قيم الديمقراطية والتسامح والتعددية، ووضع برامج ثقافية وإعلامية تشيع ممارسة قيم الحرية والمعارضة السلمية واحترام القانون، ودعم النشاطات والفعاليات المبنية على برامج وطنية وإنسانية طموحة.

رئيس تحرير
مجلة الاسبوعية

المالكي يوسع سلطاته على حساب الآخرين

دولة القانون حاولت الثأر لموقعة الانتخابات لكنها فشلت بعزل المفوضية

عن: أفكار عن العراق

كان لرئيس الوزراء نوري المالكي بعض الخلافات مع مفوضية الانتخابات منذ أن خسر أمام منافسه إياد علاوي في الانتخابات البرلمانية عام ٢٠١٠. و طلب المالكي في حينها إعادة الفرز، إلا أن ذلك لم يغير النتائج، لكنه بقي في السلطة بفضل المحكمة الاتحادية. في بداية ٢٠١١ حكمت المحكمة مرة أخرى لصالحه من خلال قولها إن المفوضية تخضع لسلطة الحكومة لا البرلمان.

عندها بدأ أعضاء في دولة القانون بهجوم على المفوضية متهمين إياها بالفساد وطلبوا التصويت على سحب الثقة منها لغرض التخلص من رئاستها. هذه الجهود فشلت في تموز مما اشر انتكاسة مهمة لتوجهات المالكي. وفي كانون الثاني ٢٠١١ حكمت المحكمة الاتحادية بان كافة المفوضيات المستقلة تخضع لسلطة الحكومة وليس لسلطة البرلمان.

و قال احد مستشاري رئيس الوزراء بان قرار المحكمة كان جيدا، و ذكر مستشار آخر أن الدستور لم يكن واضحا بخصوص الهيئات التي تخضع لسلطة الحكومة، وفي الحقيقة أن الدستور كان واضحا، فالمواد ١٠٣ و ١٠٤ تقول بان المفوضيات المستقلة كافة تخضع لسلطة البرلمان.

شعرت المفوضية بالقلق من قرار المحكمة وقالت إن المالكي يمكن أن يتدخل في الانتخابات ويقوض ثقة الشعب بالمفوضية في المستقبل، إذ ذكر رئيس المفوضية فرج الحيدري بان الأمم المتحدة قلقة أيضا.

بعد حكم المحكمة مباشرة تدخل رئيس الوزراء فعلا من خلال توجيه أمر للمفوضية بإيقاف تعيين ٣٨ موظفاً صغيراً في المفوضية، رفضت المفوضية الأمر مما يعني أنها رفضت ليس فقط أمر المالكي وإنما أمر المحكمة أيضا وهذا ما اغضب المالكي. بدأت مشاكل رئيس الوزراء مع المفوضية بعد انتخابات آذار ٢٠١٠ مباشرة. حيث خسر ائتلاف دولة القانون أمام القائمة العراقية التي يرأسها علاوي بفرق بسيط في المقاعد، مما دعا المالكي أن يطلب إعادة فرز النتائج بتهمة التزوير. وافقت المفوضية على إعادة الفرز في بغداد فقط إلا أن النتائج لم تتغير. غضب المالكي لأن المفوضية لم تجعله الفائز رغم انه لازال قادرا على الاحتفاظ بالسلطة. في الصيف صعّد المالكي هجومه على المفوضية فأمر أولا بان تتوقف عن عملها في حزيران. ثم في تموز وزع ائتلاف دولة القانون تقريرا يتهم المفوضية بالفساد، و قام أعضاء في ائتلاف المالكي بجمع تواقيع لتصويت سحب الثقة برئاسة المفوضية.

ردت المفوضية برفض أمر المالكي بينما اتهم رئيسها دولة القانون بتصيد هفوات المفوضية. لو كان تصويت سحب الثقة قد حصل لكان الحيدري وأعضاء المفوضية قد سقطوا وتشكلت مفوضية جديدة تتبع قرار المحكمة السابق مما يمنح المالكي السيطرة التي يسعى إليها. مشكلة رئيس الوزراء انه لم يجد الكثير من الداعمين لخطته. فالتحالف الكردستاني لم يدعم سحب الثقة معتبرا إياها خطة من المالكي بسبب عدم رضاه بنتائج انتخابات ٢٠١٠، القائمة العراقية والتحالف الوطني. ادعت القائمة العراقية بان المالكي يحاول البقاء في السلطة ويوقف الدعوة إلى انتخابات مبكرة، بينما طالب التحالف الوطني المالكي ببيان دوافعه. و أخيرا جرى التصويت على مفوضية الانتخابات في ٢٨ تموز، و خسر ائتلاف دولة القانون، حيث صوت ٩٤ برلمانياً فقط من مجموع ٢٤٥ من الحاضرين لصالح سحب الثقة. مما دعا أعضاء الائتلاف إلى مغادرة قاعة البرلمان وذكر بعضهم انه لن يعمل بقرار المفوضية في المستقبل، و قال آخر بان البرلمان لا يحق له أن يتحدث عن الفساد بعد اليوم مادام قد اصطف إلى جانبه، بينما وصفت الحركة الوطنية الحدث بأنه علامة ايجابية تحسب للبرلمان العراقي. أما التيار الصدري فانه قال بان اتهامات دولة القانون للمفوضية هي اتهامات وهمية. الأطراف الأخرى وجدت أن المالكي كان يحاول السيطرة على المفوضية لكي يتمكن من السيطرة على الانتخابات في المستقبل.

لقد فشل المالكي في محاولة تغيير رئاسة المفوضية والسيطرة عليها، و لازال ائتلاف دولة القانون يدفع بالموضوع متهما البرلمان بالافتقار إلى النزاهة والوقوف مع الفساد إلا أن ذلك لن يكسب المالكي إلا المزيد من الأعداء وهو ما لا يستطيع احتماله لأنه بقي في السلطة بفضل التحالف الكردستاني والتحالف الوطني وكلاهما صوت ضد سحب الثقة. الأهم من ذلك أن المالكي قد اظهر توجهات اوتوقراطية في السنوات القليلة الماضية و انه يحاول زيادة سلطاته على حساب الآخرين وهذه هي إحدى محاولاته العلنية. يتساءل المرء ما إذا كان المالكي جادا في هذا المسعى أم انه يريد أن يمسك زمام المفوضية لغرض معاقبتها بسبب عدم إطاعة أوامره. أياً كان الأمر، فان محاولته لم تكن علامة جيدة للديمقراطية الناشئة في العراق. فالمؤسسات لازالت ضعيفة وهي بحاجة إلى الدعم و ليس إلى التلاعب.

ترجمة المدى

العراقية: الائتلافات شأن داخلي

البيضاء تهاجم علاوي: تحالفه مع الوسط عودة للطائفية

بغداد / المدى

أعربت الكتلة العراقية البيضاء عن قلقها إزاء عودة التخندقات الطائفية التي تحاول أن تتخذ من القائمة العراقية قاعدة تتمركز فيها من خلال تحالفها مع الوسط، الأمر الذي رفضه ائتلاف علاوي مشددا على أن التحالفات البرلمانية شأن داخلي لا يحق لأية جهة التدخل فيه.

وذكر بيان للكتلة أمس أن "انطلاقة القائمة العراقية في الساحة السياسية كانت مبنية على مشروع وطني بعيد عن التخندقات الطائفية، وقد حظيت العراقية على أساسه، بجمهور واسع يتطلع إلى عراق تعددي وحكومة موحدة خالية من الاستقطابات الطائفية، ولكن جماهير العراقية اليوم هم أول من باتوا مصدومين بهذه التغييرات في خارطة الكتلة، سيما بعد التحاق الحزب الإسلامي بها".

كما حذرت البيضاء من جعل العملية السياسية نقمة على المواطنين بدلا من أن تكون خدمة لهم.

وأضاف البيان: لا يخفى على احد أن التكتيك المرحلي الذي استخدمه الإخوة في الحزب الإسلامي منذ بدء الانتخابات الأخيرة وحتى يومنا هذا قد نجح بامتياز، فقد توزعت قيادات الحزب الإسلامي على قوائم انتخابية متعددة ليلتئم شملها من جديد في القائمة العراقية التي ستصطبغ بالصبغة الطائفية.

وتابعت الكتلة في بيانها: وما زاد الطين بلة هو القلق من فقدان زعيم القائمة العراقية إياد علاوي قوة قراره وسط هذه الزعامات المتعددة داخل القائمة والتي تحيط به بعد التحالفات الأخيرة التي جرت بين العراقية والكتل ذات الانتماءات المعروفة، سيما وأن زعامة علاوي للعراقية بدأت تصبح زعامة شكلية أكثر من كونها فعلية.

وبينت أنه في الوقت الذي تعرب فيه الكتلة العراقية البيضاء عن أسفها لهذه الاستقطابات الطائفية التي بدأت بتكريس نفسها في القائمة العراقية، تعلن تمسكها بالمشروع الوطني الحقيقي الذي لا يميز بين طائفة او دين أو قومية على حساب الاعتبارات الوطنية.

وأعلن تسعة من أعضاء كتلة العراقية البرلمانية في آذار السابق انسحابهم من الكتلة وتشكيل تكتل جديد باسم "كتلة العراقية البيضاء" برئاسة حسن العلوي، وشملت قائمة المنسحبين من كتلة العراقية التي يتزعمها إياد علاوي، كلاً من حسن العلوي وجمال البطيخ وعالية نصيف.

وقال جمال البطيخ، الكتلة جاءت رداً على سياسة القائمة التي لم توفق بانجاز ما خطط لها. وقال جمال البطيخ خلال مؤتمر صحافي عقده في البرلمان مع سبعة من نواب العراقية، إن "القائمة العراقية لم توفق في إنجاز ما خطط لها خلال الفترة الماضية"، مؤكداً أن "ثمانية نواب قرروا الانسحاب من حركة الوفاق وتشكيل الكتلة العراقية البيضاء برئاسة حسن العلوي".

من جانبها، اعتبرت القائمة العراقية أن تحالفها مع الوسط شأن داخلي، ولا يحق لأي كتلة ثانية التدخل في الجهات التي تتحالف معها.

ويقول النائب عن العراقية طلال الزوبعي "إن العراقية كتلة كبيرة ولها الحق في التحالف مع من تشاء وتراه مناسبا والأمر داخلي لا يخص العراقية البيضاء وبالتالي فليس لها التدخل فيما لا يخصها".

ويرفض الزوبعي في تصريح لـ"المدى" أمس السبت إعطاء صبغة طائفية على التحالف الجديد، موضحا "لم تكن العراقية تمثل طائفة معينة كما الحال بالنسبة للوسط وبالتالي هما كتلتان وطنيتان لهما التأثير على المشهد السياسي العراقي وبتحالفهما ازدادت العراقية قوة من جميع النواحي العديدة ومن ناحية تمثيلها للشعب العراقي لان الوسط أيضا تمثل عدداً لا يستهان به من المجتمع العراقي".

وكان الزوبعي هدد في تصريحات صحيفة سابقة بالانسحاب من العراقية على خلفية ما اعتبره تهميشا لكتلته "الشباب" والتي تتكون من ستة نواب، داخل البرلمان، داعيا إلى استبدال رئيس الوفد المفاوض لائتلافه.

كما شهدت العراقية قبل يومين من ائتلافها مع الوسط، انسحاب احد نوابها عن محافظة نينوى، زهير الأعرجي، إذ جرى تبادل للتهم بينه وبين ائتلاف السابق، حيث جرى اتهام الأعرجي بأنه سرب إحدى محاضر اجتماعات ائتلاف العراقية، بالمقابل، أكد النائب المنسحب، إن ائتلافه قبّل الأيدي الإيرانية في سبيل الحصول على المناصب في الحكومة.

وفي الجانب الآخر، يرى النائب عن تحالف الوسط محمد إقبال "أن البيضاء أرادت إيصال رسائل سياسية للغير من خلال بيانها الأخير"، إلا انه رفض الإفصاح عن الجهات التي كان يعنيها.

وتابع إقبال "أن هذه الرسائل التي تسعى البيضاء لإرسالها تهدف لإثارة الفوضى بالرغم من أنها سلبية لا تخدم مصلحة البيضاء ذاتها"، موضحا "هناك اندماج وتقارب كبير بينهما".

وأضاف أن هذه التصريحات زوبعة في فنجان لن تؤثر على العلاقات بين الطرفين وهي شأن داخلي لا يحق للبيضاء التدخل فيه.

أعلن مطلع الشهر الحالي تحالف الوسط اندماجه بشكل كامل ضمن كتلة العراقية ليكون بذلك احد المكونات الأساسية المتحالفة مع العراقية في إطار تعزيز المشروع الوطني.

جاء ذلك في أعقاب اجتماع ضيّفه طارق الهاشمي رئيس قائمة تجديد والقيادي البارز في العراقية ضم قادة العراقية مع تحالف الوسط.

وفي مؤتمر صحفي أعقب اللقاء أكد إياد علاوي رئيس كتلة العراقية وجود تحديات كبيرة تواجه العراق ومسيرته نحو الاستقرار والنمو والرفاهية، مشيرا إلى أنه ومن هذا المنطلق جرت حوارات حقيقية مع كتلة الوسط توصلت إلى تحقيق التكامل من خلال اندماجها بالكامل مع كتلة العراقية. وأضاف علاوي قائلا: هذا الاندماج أكد أن العراقية هي التيار الذي يمثل الشعب العراقي بكل طوائفه وأشكاله وهي قادرة على أن تكون عاملا مهما في تقدم مسار المشروع الوطني وتعزيز مسيرته نحو الأهداف المرجوة.

وفي معرض أجابته على سؤال بخصوص موقف العراقية من اجتماع قادة الكتل المقرر اليوم قال علاوي إن العراقية بانتظار بعض الضمانات من رئيس الجمهورية تتعلق بالشراكة الحقيقية لإدارة الأوضاع، معربا عن أمله بالحصول على تلك الضمانات للمشاركة في الاجتماع، موضحا: بخلاف الضمانات لربما سيتعذر علينا أن نكون جزءاً مما قد يحصل غدا لكن بالتأكيد نوايانا ايجابية وحقيقية لحضور الاجتماع وإنجاحه.

من جانبه، أوضح إياد السامرائي رئيس تحالف الوسط أن هذا الاندماج جاء بعد مشاورات عديدة والشعور بالحاجة إلى بناء وطني عراقي منجز على أساس النظرة المستقبلية للعراق في أن يكون محترماً للدستور وان تراعى فيه حقوق الإنسان وتوزع فيه السلطات والصلاحيات بشكل عادل.

وأضاف، قررنا توحيد الجهود وان نضع أيدينا بأيدي الإخوة في العراقية من اجل مصلحة الشعب العراقي.

خبير: القانون لا يسمح بالإفراج عن المحكومين

نجل طارق عزيز: والدي مصاب بالزهايمر.. أطلقوا سراحه

بغداد / المدى

دعت عائلة احد أزلام النظام السابق، طارق عزيز، أمس السبت المجتمع الدولي ومنظمات حقوق الإنسان إلى الضغط على الحكومة العراقية من اجل إطلاق سراح عزيز "فوراً" بسبب تردي حالته الصحية وانعدام العناية الطبية.

جاء ذلك في وقت، أكد الخبير القانوني طارق حرب عدم إمكانية إطلاق سراحه وفقا للقانون.

وتابع حرب في اتصال هاتفي مع "المدى" أمس "أن قانون أصول المحكمات الجزائية لم ينص على إطلاق سراح المحكوم بسبب تقدم سنه ولا بسبب سوء حالته الصحية، لكن نص على الرعاية الصحية سواء أكان في المشفى أو داخل السجن أو الموقف".

ونقلت وكالة فرانس بريس عن نجل عزيز قوله أمس "ندعو المجتمع الدولي وجميع المنظمات التي تعنى بحقوق الإنسان إلى أن تأخذ دورها وتضغط على الحكومة العراقية من اجل إطلاق سراح والدي فورا

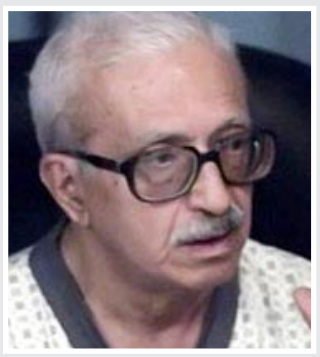

أو على الأقل أن توفر له الرعاية الصحية اللازمة".

وأضاف أن "والدتي واثنين من أبنائي واثنين من أبناء شقيقتي زاروه في سجنه في بغداد الجمعة الماضي".

وأوضح أن "والدتي التي تزوره كل شهرين وتأخذ له الدواء لاحظت أن حالته الصحية تدهورت كثيرا وانه لم يعد يستطيع التحدث بوضوح وبدأ ينسى ويجد صعوبة في التعرف على الناس، حتى انه لم يتعرف على طارق أحب أحفاده اليه"، وهذا من أعراض مرض الزهايمر.

وتابع زياد "منذ عام لم يطلع على حالته أي طبيب وعندما اشتكت والدتي إلى العاملين في السجن، قالوا انه لا يوجد شيء يمكنهم القيام به. وعندما سألتهم إذا كان بالإمكان نقله إلى مستشفى لتلقي الرعاية الطبية أو على الأقل للحصول على الفحوصات، أجابوا أنهم لا يستطيعون فعل ذلك أيضاً".

وقال إن "حالة والدي يائسة جداً واعتقد انه إذا ظل هكذا دون رعاية طبية فان العواقب سوف تكون قاتلة".

بدوره، اعتبر عضو اللجنة القانونية في مجلس النواب حسون الفتلاوي إطلاق سراح طارق عزيز، أمراً مرفوضا لأنه مخالف للقانون، وتابع في حديث هاتفي مع "المدى"، "أن الأمر لا يرتبط بجهة سياسية بقدر تعلقه بدماء الأبرياء من الشعب العراقي الذين سقطوا بسبب أعمال القمع التي كان يرتكبها نظام صدام".

الفتلاوي وهو يرفض الأصوات المطالبة بإطلاق سراح عزيز، قال: "من يريد أن يطلق سراحه، فلْيُرجع ضحايا المقابر أحياءً"!.

وأصدرت المحكمة الجنائية العليا في بغداد في ٢٦ تشرين الأول أحكاماً بالإعدام "شنقاً حتى الموت" على عزيز ومسؤولين سابقين آخرين هما سعدون شاكر وعبد حمود بعد إدانتهم في قضية "تصفية الأحزاب الدينية".

وأوضحت المحكمة أن الأحكام صدرت عليهم لملاحقتهم عراقيين بعد محاولة الاغتيال التي نجا منها صدام حسين في ١٩٨٢ في الدجيل.

وأصدرت المحكمة ذاتها في ١٦ آذار الماضي حكما آخر بالسجن مدى الحياة بحق عزيز بعد إدانته في قضية "تصفية رجال الدين".

وقام عزيز بتسليم نفسه للقوات الاميركية في ٢٤ نيسان ٢٠٠٣ بعد أيام على دخولها بغداد. وتطالب عائلته باستمرار بإطلاق سراحه بسبب وضعه الصحي المتدهور.

وخولت رئاسة الجمهورية في وقت سابق طارق الهاشمي لتعطيل أحكام الإعدام الصادرة بحق الإرهابيين، وذلك بعد أن سحب التخويل الممنوح للنائب خضير الخزاعي بتوقيع أحكام الإعدام.

ويتمنع الهاشمي من التوقيع على أحكام الإعدام بحق المدانين من النظام السابق، الأمر الذي عدّه النائب مشرق ناجي عضو اللجنة القانونية في مجلس النواب مخالف للدستور والقانون.

وقال مشرق ناجي في تصريح صحفي: "إن امتناع الهاشمي لا يستند إلى أساس دستوري أو قانوني وذلك لان المادة ١٣٨ أولا من الدستور العراقي اعتبرت تعبير مجلس الرئاسة لدورةً واحدة لاحقة لنفاذ الدستور بعدها يحل تعبير رئيس الجمهورية وبما ان الدورة ألاحقة للدستور قد انتهت وحل تعبير رئيس الجمهورية في هذه الدورة وبالتالي فليس من صلاحية نائب رئيس الجمهورية التوقيع على أحكام الإعدام ولا حاجة للتوقيع من الناحية الدستورية لان هذا الحق يتعلق برئيس الجمهورية حصرا.

وتابع: "أن قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٥ نص في المادة ٢٧ الفقرة ثانيا منه على ألا يجوز لأية جهة كانت بما في ذلك رئيس الجمهورية إعفاء أو تخفيف العقوبات الصادرة من هذه المحكمة وتكون العقوبة واجبة التنفيذ بمرور ثلاثين يوما من تاريخ اكتساب الحكم أو القرار.